

Distr.  
GENERAL

A/51/173  
S/1996/469  
25 June 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون  
البند ٤٣ من القائمة الأولية\*  
الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لاييطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا الإعلان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة بشأن بوروندي (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. باولو فولشي  
السفير والممثل الدائم

## مرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

### إعلان صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن منطقة البحيرات الكبرى وبخاصة بشأن بوروندي

روما، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ - أصدرت إيطاليا، بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي، بعد إجراء مشاورات فيما بين الشركاء، الإعلان التالي:

تتمثل أهداف الاتحاد الأوروبي وأولوياته فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى في كفالة تحقيق السلم، وتدعيم عملية المصالحة الوطنية في البلدان المعنية، وتيسير العودة إلى الحياة الديمقراطية العادية، وبخاصة عن طريق استعادة سيادة القانون، وتشجيع الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

وإن الاتحاد الأوروبي، إذ يدرك الترابط الوثيق بين مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة وما تمثله زعزعة الاستقرار من خطر حقيقي ما زال قائما، يود أن يؤكد على ضرورة اتباع نهج شامل ومراعاة البعد الإقليمي في السعي من أجل التوصل إلى حلول دائمة للآزمة. وهو يرى أن وجود أكثر من مليون ونصف المليون من اللاجئين في المنطقة يشكل عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار وأن عودتهم إلى بلدانهم الأصلية في أمان وبكرامة أمر أساسي إذا أريد استعادة السلام.

وهو يناشد رؤساء الدول الذين وقعوا إعلاني القاهرة وتونس أن يتقيدوا بالتعهدات التي قطعوها، لكي يتسنى بصفة خاصة وقف الإتجار بالأسلحة وتدريب مختلف الميليشيات والجماعات المسلحة، وهي أعمال ليس من شأنها إلا أن تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن في المنطقة. وهو يود أن يشير إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٠٥٣ (١٩٩٦) في هذا الصدد وأيضا إلى التدابير الواردة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر بوجومبورا (من ١٢ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥) لمنع الأنشطة التخريبية في بلدان اللجوء. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية نشر مراقبي الأمم المتحدة في المطارات وعلى الحدود.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق متزايد إزاء تدهور الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي وكذلك إزاء تزايد العنف. فاستمرار المصادمات، وانتشارها في مختلف أنحاء البلد، وعمليات القتل والفضائح المرتكبة ضد السكان المدنيين، يمكن جدا أن تدخل بوروندي في دوامة من النزاع الدائم.

إن الاتحاد الأوروبي ليدين بقوة جميع أشكال اللجوء إلى العنف، التي لن تؤدي على الإطلاق إلى التوصل إلى حل لمشاكل البلد، ويناشد جميع الفصائل في البلد أن تبدأ في التفاوض على حل خلافاتها وأن

تتفق على وقف أعمال العنف بصورة فورية وعامة. وهو يؤيد المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لاستعادة السلم، فضلا عن الجهود التي يبذلها حاليا الرئيس السابق نيريري في هذا المجال. كما يحدوه أمل وطيد في أن تسفر المحادثات الجارية عن إجراء حوار وطني مفتوح لجميع الفصائل في البلد. كما يعرب عن تأييده للجهود الجارية التي تضطلع بها مختلف الهيئات والشخصيات البارزة مثل الرئيسين السابقين كارتر وتوري ورئيس الأساقفة توتو.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أنه هو أيضا قد اتخذ مبادرات بهدف حل الأزمة وقام مؤخرا بتعيين مبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى هو السيد ألدو أجيللو، للمساعدة في الجهود التي تبذلها حاليا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الأخرى والأفراد، وبالتحديد من أجل تقديم دعم لتنظيم مؤتمر إقليمي تحت رعاية مشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لدراسة الأسباب الجذرية للأزمة وحلها. وما زال الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأنه يجب دعوة هذا المؤتمر إلى الانعقاد في أقرب وقت ممكن.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيده لاستعداده للمساعدة في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز السلم والمصالحة في بوروندي، وبخاصة في تنظيم حوار وطني، ودعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، واستعادة سيادة القانون. وهو يعرب علاوة على ذلك عن استعداده لمواصلة تمويل وجود المراقبين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في البلد. كما يعرب عن استعداده للمساعدة في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لبوروندي. بمجرد أن تسمح الأوضاع السياسية والأمنية بإنشاء برامج التعمير في البلد.

-----